بسم الله الرحمن الرحيم

نظام دولي فوضوي

Ein Bild, das Screenshot, Spielzeug enthält.

Automatisch generierte Beschreibung

٢٧ / ١٠ / ٢٠٢٣م

المحتوى

توطئة ٢

مقدمة: في متاهة المصطلحات ٣

أولا: العلاقات الدولية بين منطق القوة ومنطق التوسل ٥

ثانيا: نظام دولي فوق الألغام ٨

ثالثا: التغيير عبر مرحلة انتقالية طويلة ١٢

(الشرعية الدولية والواقع الآني - تنبؤات متسرعة - العامل الزمني - عوائق وعقبات)

خامسا: منظومة دولية دون مرجعية ٢٠

(الخلل في توازن القوى الدولية - بين المبادئ والتطبيق - الشرعية والمرجعية)

سادسا: نظام مثالي ونظام واقعي ٢٥

(التسليم بلا قيد أو شرط - معالم مبدئية لنظام دولي مطلوب - معالم واقعية لنظام دولي مرحلي)

خاتمة: بين يدي تطورات حضارية ٣٠

توطئة

مشكلة مجلس الأمن الدولي مع قضايا الحق والعدالة، كقضية فلسطين، هي مشكلة المنظومة التي ترتكز على المجلس، أي ما يسمى النظام العالمي أو النظام الدولي، وقد انبثق عن الحرب العالمية الثانية التي أزهقت أرواح عشرات الملايين، وانتهت بسيطرة دول الحلفاء المنتصرة، على العالم بأسره، وليس على دول المحور فحسب، أي الدول المنهزمة في تلك الحرب.

لا يمكن انتظار ممارسة عمل عادل نزيه من أجل السلام والأمن العالميين، من جانب تشكيلة دولية قامت على تمكين الطرف المنتصر عسكريا من السيطرة على كافة دول العالم. لا سيما وأن هذه التشكيلة شرعت من البداية في العمل لضمان دوام تلك السيطرة، والحيلولة دون حدوث تغيير حقيقي يطور النظام العالمي باتجاه صيغة عادلة، ليعبر القرار عن إرادة الأسرة البشرية وليس إرادة بضع دول فحسب.

كان اختراع الفيتو / النقض من البداية لربط مجلس الأمن الدولي بإرادة تلك التشكيلة، وكان تنظيم عمل الأجهزة المالية الدولية بأسلوب مشابه، وأضيف على ذلك صناعة الإعلام وإخضاعه لقوة المال، ناهيك عن احتكار أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه التعميم جمعت كافة أسباب القوة الفاعلة في أيدي مجموعة الدول المسيطرة حربا، أي عبر انتصار قوة السلاح، وهو ما يعني ربط السيطرة بمنظومة استبدادية، شبيهة بمجلس عسكري ينبثق عن انقلاب عسكري في دولة من الدول، بل هذا ما تعنيه أيضا شرعة الغاب؛ لهذا لا نجد عند التأمل فيما يسمى نظاما عالمي ا أنه كان منسجما مع نفسه منذ نشأته إلى اليوم.

مقدمة

في متاهة المصطلحات

أين هي الفترة الزمنية التي قام فيها نظام عالمي عادل ومستقر يتقدم فيه مفعول المبادئ والقوانين على مفعول النزاعات والحروب؟

لئن اعتبرت فترة استقرار العلاقات على الردع المتبادل أثناء الحرب الباردة بين شرق وغرب، فهل يقتصر العالم على شريط دول الشمال، بينما لم ينقطع مسلسل الحروب والهيمنة والاستغلال عن القسط الأكبر جغرافيا في جنوب عالمنا المعاصر؟

في بلادنا بالذات لعبت التحركات العسكرية والسياسية دورا مدمّرا تحت عنوان (الشرق الأوسط) المقحم على قاموس المفاهيم والمصطلحات السياسية والجغرافية في دائرتنا الحضارية، وهو دور متشعب امتد طوال القرنين الميلاديين العشرين والحادي والعشرين، تمهيدا لتقسيم ما بقي من الدولة العثمانية ولنشأة نظام دولي جديد عقب الحرب العالمية الأولى، ثم لتفكيك أسباب البقاء والتأثير فيما نشأ من دويلات صغيرة وكبيرة ما بين الفيليبين والمغرب ولتعديل النظام الدولي وفق تبدل موازين القوة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم مرة ثالثة عقب نهاية الحرب الباردة مع طرح شعارات شرق أوسط كبير، وشرق أوسط جديد، واقتران ذلك بصناعة الحروب من أفغانستان إلى العراق ومن الشاشان إلى فلسطين، وبمسلسل الانقلابات العسكرية في الشطر الآسيوي والشطر الأفريقي لتدمير البقية الباقية من طاقات المنطقة الممتدة على إرث الحضارة الإسلامية العالمية.

مع كل جولة نزاع كان يتكرر الحديث عن نظام دولي جديد، يقوم على توازن الرعب أو نتائج الحرب، مع صياغة هياكل سياسية هيولية من عصبة الأمم إلى هيئة الأمم، دون أن تتوارى إطلاقا معالم هيمنة شرعة الغاب بمعناها الأصلي: إضفاء صبغة شرعية مزيفة على حصيلة ما تصنعه آليات السيطرة بالقوة، على الأرض والثروات وعلى صناعة القرار الدولي بغض النظر عن إرادة الشعوب ومصائرها، وعن إنسانية الإنسان وحقوقه.

يدور الحديث عن نظام (عالمي) وهو في الواقع نظام غربي أو غربي-شرقي، ويبقى موقع التبعية لمجموع منطقة الجنوب من كوكبنا الأرضي، وهذا ما ينطوي على تناقض كبير حتى مع نصوص المواثيق الدولية التي ثبتت بعض المعايير والمبادئ، مثل مبدأ المساواة بين سائر الدول، أو مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، أو قاعدة عدم مشروعية الاستيلاء بالقوة على أراضي الغير، كمعايير يقاس عليها ما يجري من أحداث للقول عن نتائجها إنها ذات صبغة شرعية أو غير شرعية، كالأحداث التي عايشناها ونعايشها في كشمير وفلسطين، وفي أفغانستان والعراق، وفي الصومال والنيجر، وغيرها، وصياغة المعايير هو حد أدنى من عصارة التجارب البشرية عالميا، فلا يمكن إهمالها لصالح قوة أو أكثر من قوة مسيطرة عالميا لفترة زمنية ما، وبالتالي يتهافت الحديث عن (شرعية دولية) عندما يكون المقصود بها هو ما صنعته تلك السيطرة الوقتية، فلا مجال لقيام نظام دولي شرعي مستقر وفق تقلبات موازين القوة.

ويعني ذلك تطبيقيا انعدام مشروعية نتائج يصنعها استخدام القوة العدوانية أو التهديد بها، وهو ما تكرر حدوثه بتمكين شرعة الغاب من إحداث واقع ما، وهو متغير عبر تغير تأرجح القوة بين من يملك أسبابها، ولا يملك منظومة قيمية وأخلاقية، فلا مجال للحديث عن نظام عالمي مستقر دون أن يكون عادلا وأخلاقيا.

ليس ما يوجد نظاما عالميا أو دوليا بل هو فوضى عالمية ودولية، بلغت من التفرع والتغول والامتداد ما يجعلها أشبه بأخطبوط ذي أذرع متحركة يتقلب تأثيرها، على خارطة تقاسم الهيمنة لا العدالة، والاستغلال لا المساواة.

من هنا نجد ما يجري منذ عقود عبارة عن محاولة استبقاء الهيمنة المادية المفروضة، مع استهداف المنطقة العربية والإسلامية ذا الإرث الحضاري الإنساني.

هذا توجّه يمتد قبل وبعد الحربين العالميتين، اللتين أوصلتا العالم إلى فوضى دولية، يذكرنا بها ما طرحه الساسة الأمريكيون في مطلع الألفية الميلادية الثالثة، تحت عنوان الفوضى الخلاقة، التي تعني هدم ما يوجد من معالمِ أيّ نظام إقليمي مستقر، كي يمكن العمل لفرض بدائل عنه، وفق مسار نزاعات الهيمنة دوليا.

هذا ما يحول التطور العالمي إلى صراع حضاري، بدلا من تلاقح حضاري، ويدير جولات الصراع المادي المتقلبة، بدلا من إدارة نظام دولي جماعي وإنساني عادل ومستقر.

أولا

العلاقات الدولية بين منطق القوة ومنطق التوسل

Ein Bild, das Karte, Text, Atlas enthält.

Automatisch generierte Beschreibung

(قبل ثلاثة أعوام من الحرب العدوانية ضدّ العراق) ظهرت مؤشرات على صراع منتظر بين مساعي هيمنة انفرادية أمريكية، وجهود مضادة نحو عالم متعدّد الأقطاب، وسرعان ما بدأ الشرخ يتسع بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأقدمين، وحليفها الروسي الجديد أيضا، فدخل الصراع الدولي التقليدي مرحلة جديدة، بينما بقيت الدول العربية والإسلامية، تبحث عن موقع ما لنفسها تحت مظلة أمريكية، بسبب القوة العسكرية، وما كانت مقاييس القوة وحدها الحاسمة في صناعة التاريخ، ولم تصل دولة إلى مستوى التفكير والسلوك كإمبراطورية إلا كان ذلك بداية النهاية لها.

تبدل طبيعة علاقات القوى الدولية

لا يصح عنوان نظام دولي قادم تماما على ما نستنتجه من حدثين متباعدين للوهلة الأولى، وهما قريبان للغاية وفق مقولة: العالم قرية. الحدث الأول هو الاتصالات الروسية-الغربية المكثفة مع مطالع ألفية ميلادية ثالثة، والحدث الثاني هو انعقاد القمة العاشرة للدول النامية الرئيسية في القاهرة في منتصف عام 2000م.

ما بدأ يظهر على الساحة لا يشير إلى إرهاصات (نظام) ما، يجري الترتيب لقيامه بصورة منطقية، وإنما إلى بداية حقبة أخرى في صراع الهيمنة القائمة على شرعة القوة، وكان من معالمه الخلاف الثلاثي، الأمريكي-الأوروبي-الروسي، بصدد مشروع درع الصواريخ الأمريكية، أو رفع شعار (الدولة القوية) من جانب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وكان قد بدأ عهدَه بتعديل صياغة المهام العسكرية للقوات الروسية، وتثبيت مبدأ (الضربة النووية الأولى) وإعطاء الأولوية لمكافحة ما يسمّونه (الإرهاب الإسلامي). هذا وسواه يطرح تساؤلات، منها:

- كيف كانت القوى الدولية في الشمال تختلف من جهة، وتتعاون من جهة أخرى تعاونا وثيقا في ميادين أخرى وعلى أكثر من صعيد؟

- ما هي مواقف دول أخرى موضوعة خارج قوسين، وهي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع البشرية ولكنها ضحية الخلل الكبير على الأصعدة المالية والاقتصادية والتجارية عالميا؟

أصبحت (العلاقات الطبيعية) عند دول الغرب والشمال عموما، اصطلاحا وواقعا، علاقات تتجاور فيها نقاط الخلاف والاتفاق، والنزاع والتعاون، فلا يُستغرب مثلا الكشفُ رسميا عن تعاون المخابرات الغربية والروسية على أرض الشاشان أثناء الحرب، بينما كانت موسكو تقاطع منذ عام كامل اجتماعات ما يسمى (المجلس الأطلسي-الروسي) بذريعة كوسوفا، ولا ينبغي تفسير تلاقي الروس والأوروبيين على رفض مشروع (الدرع الصاروخي) الأمريكي وكأنه بداية تقلب الأحلاف والمحاور، كما لا توجد بوادر قطيعة ما بين الأوروبيين والأمريكيين، وإن ظهرت الخلافات الحادة على التميز الأوروبي أمنيا، ومن الطبيعي للغاية في الشمال ألا تنقطع اللقاءات الدورية والاتفاقات للتعاون فيما لا خلاف حوله، مهما بلغ الخلاف خارج نطاقه.

الضعف والقوة

بعد الحرب الباردة كثر التساؤل عما يعطي موسكو القدرة على المطالبة بما تطالب به، وهي في موقع الحاجة إلى الدعم المالي الغربي بقروض بلغت عشرات المليارات، والجواب في اللعبة السياسية الدولية التي يتقنها الروس، فهم يوظفون عنصر الضعف أيضا ليكون مصدر قوة مؤثرة سياسيا؛ وبقوا لفترة طويلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي يعتمدون على المخاوف الغربية من نتائج محتملة لأيّ انهيار روسي جديد، فيطالبون بما يريدون مطالبة الند للند، حتى أصبح أحد المحاور الرئيسية للحوار بين موسكو والغرب في عهد يلتسين هو المطالبة بمكان لموسكو بين المجموعة الصناعية السباعية، وجاء بوتين من بعده ليرفع شعار (الدولة القوية التي تحتاج أوروبا إليها) ويكاد يطمئن الأوروبيين عبر الحرب الهمجية في الشاشان مدخلا لعهده السياسي.

إن العلاقات الدولية وفق مفهوم الشمال لها منبثقة مباشرة عن فكر (جدلية الصراع) وهي التي تضع أي طرف من الأطراف أمام خيارين لا ثالث لهما، إما انتزاع الحقوق انتزاعا، أو خسارتها، وإما العمل بكل وسيلة ممكنة لبلوغ الأهداف بغض النظر عن تقويمها، أو بقائها مجرّد أوهام بعيدة المنال.

تبدل طبيعة علاقات الدول النامية

بالمقابل: ننظر في المطالب المعلنة في البيان الختامي لقمة القاهرة للدول النامية فيما حمل في البداية اسم مجموعة الخمس عشرة، ثم أصبحت 17 دولة يقطنها ربع سكان العالم، وسنجد أن هذه المطالب تدنّت مضمونا وصياغة إلى حد بعيد، رغم أن هذه المجموعة تضم الدول النامية الأكثر تطورا من سواها، أي الأقدر نظريا على إسماع صوتها عالميا، والتأثير في صناعة القرار الدولي المتعلق بها على الأقل.

اكتفت القمة بتوجيه ما يشبه التوسل الملح، أن يتحقق قسط ما من العدالة والنزاهة في مسيرة العولمة وفي التجارة العالمية، وبتعبير آخر أصبحت هذه الدول تنطلق من منطق العجز عن المطالبة بما يحق لها في عالم تعتبر القوة فيه بمختلف أشكالها هي العنصر الرئيسي في مسيرة تطوراته. وفي هذا خطر كبيرا، فتطوّرات الشمال يمكن أن تسفر عن نظام جديد في موقع ما، بين مستوى الاستقطاب الثنائي في الحرب الباردة وبين ما بقي في حدود أحلام أمريكية محضة تحت عنوان الزعامة المنفردة.

علاقات ما بعد الحرب الباردة في الشمال، جمعت الوفاق والخلاف معا، وكلما ازداد تشابك العلاقات المصلحية اقتصاديا وتجاريا وماليا بين القوى الدولية في الشمال، ضاقت الثغرات التي كانت بعض الدول النامية تعلق عليها الآمال، أن تحقق من خلالها بعض المكاسب عبر أسلوب تبعيات تقليدية بين شرق وغرب؛ ولكن أخطأ من كان يظنّ أن البديل هو أسلوب التوسّل المشار إليه في نتائج قمة القاهرة، فالعلاقات الدولية لا تقوم على الرجاء والتمنّي، ولا تتأثر إطلاقا عبر إحساس طرف من الأطراف بالعجز، والأهم من ذلك أنها لا تتفاعل أصلا مع من ينطلق من العجز في مواقفه ومطالبه، فلا أخطر من ممارسة مزيد من السياسات القائمة على المخاوف والتراجع، إنما تتطلب المتغيرات الجارية على العلاقات الدولية ضرورة النظر فيها وتقويم الواقع الجديد للتعامل معه بأساليب جديدة متطورة ومتبدلة باستمرار، تستند إلى تطوير الإمكانات الذاتية أولا وتتحرك بمقاييس الثوابت والمصالح الذاتية العليا أولا وأخيرا.

ثانيا

نظام دولي فوق الألغام

Ein Bild, das Flagge, Symbol enthält.

Automatisch generierte Beschreibung

إن الاستغراق في التساؤل عما أصبحت عليه العلاقات بين موسكو والعواصم الغربية بسبب أوكرانيا يلفت النظر عما وصلت إليه تلك العلاقات قبل بضعة عشر عاما، عبر مجلس مشترك جديد بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي، واتفاقية جديدة للحد من الرؤوس النووية الأمريكية والروسية، ووعود تحالف جديدة تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، وتخفيف حدة الانتقادات الأوروبية عبر تحسين اللغة الديبلوماسية الأمريكية. وما كان هذا كافيا ليستقر النظام الدولي على مرتكزات مستقرة، بل بدا منذ ذلك الحين أنه قائم فوق حقل من الألغام، فالمشكلة ليست في الاتفاقات، وإنما في المعطيات الواقعية للعلاقات القائمة بين الأطراف المعنيين بتلك الاتفاقات، وهي معطيات أصبح العنصر الرئيسي فيها هو العداء تجاه المنطقة الإسلامية، ولكنها تزرع على المدى البعيد لدى الحلفاء القدماء والجدد بذور التمرد على الزعامة الانفرادية المهيمنة، وليس الانضواء تحت لوائها والانسياق معها إلى حيث تريد.

موسكو شريك حسب الطلب؟

عندما سئل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عقب توقيعه الاتفاق الجديد مع المحيط الأطلسي عن المعارضة التي يجدها داخل موسكو تجاه مثل هذه الخطوة، قال إن بلاده لم تحقق فوائد عبر المواجهة في حقبة الحرب الباردة.

آنذاك أصبحت محاور ما تشارك موسكو فيه عبر المجلس الجديد مع حلف شمال الأطلسي، يحمل عناوين مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإجراءات توليد الثقة، ومناقشة الأزمات الدولية، ولكن جميع ذلك لا يحتاج إلى خطوة من هذا القبيل، ففي الإمكان وضعها على جدول أعمال لقاءات دولية مشتركة من قبل، على مستوى مجلس التعاون والتنسيق بين الحلف وبين من أراد من الدول الناشئة عن انهيار المعسكر الشرقي، وسبق أن أعطي الاتحاد الروسي في هذا الإطار مكانة متميّزة بحكم حجمه، ولكن لم يصل ذلك إلى مستوى العضوية في الحلف أو الوعد بها مستقبلا، ولا تحقق هذا عبر المجلس الجديد أيضا.

العداء للمنطقة الإسلامية

يبقى عنوان مكافحة الإرهاب هو الأهم عند الجانبين بغض النظر عن اختلاف الأسباب والأهداف؛ فأرضية ما يسمى الحرب على الإرهاب جمعت مصلحيا بين موسكو وواشنطون. وكان في الإمكان أن يتم التعاون والتنسيق تحت عنوان التحالف الدولي ضد الإرهاب، ولكن وضع هذا العنوان في الصدارة للمجلس الجديد، يؤكد أن المطلوب أوسع نطاقا مما توحي به كلمة الإرهاب، فهذا ما ربط المجلس الجديد آنذاك بالهدف الذي طرحه الأمريكيون رسميا منذ عام 1991م، تحت عنوان الإسلام هو العدو البديل بعد سقوط الشيوعية

وهذا ما تكرر مضمونه بكلمات تمويهية عند صياغة الوثائق الرسمية الأولى لتعديل مهام حلف شمال الأطلسي عامي 1993 و1994م فاستخدم تعبير الأصولية الإسلامية، واستقر الأمر في واشنطون عام 1999م على استخدام تعبير الإرهاب؛ وجميع ذلك قبل وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطون، وقبل توجيه أصابع الاتهام إلى منظمات إسلامية ودول ترعاها.

أما المهمة الثانية التي ذُكرت للمجلس الجديد فهي التعاون في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمقصود واقعيا هو احتكار تلك الأسلحة، مع منع توفير قوة عسكرية تردع عن استخدامها ضد البلدان المستهدفة بها إذا ما رأت الدول التي تملكها ذلك لمصلحة ما. هنا أيضا يمكن أن نرصد أنه علاوة على كوريا الشمالية تعتبر الدول الإسلامية هي الدول المقصودة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، كسلاح رادع، إضافة إلى حظر التقنيات والأجهزة التي قد توصل إليها، وبالتالي حظر كثير مما تحتاج النهضة التقنية والصناعية عموما وليس الصناعة العسكرية بالذات.

من الردع المتبادل إلى الهيمنة الأحادية

من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية العاملة على توسيع الحلف شرقا، خطوة بعد خطوة، لم ترغب في أن يشمل ذلك الاتحاد الروسي قبل اضمحلال مفعول قوة الردع النووي لديه، فدخوله إلى الحلف قبل ذلك يُزيل الميزة الرئيسية التي تستفيد واشنطون منها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الهيمنة على الدول الأعضاء الأخرى نتيجة الفارق الكبير في مستوى التسلح وتقنياته.

بالمقابل: منذ انهيار حلف وارسو وجدت دول شرق أوروبا إلى وسط آسيا أنها أصبحت بين خيارين، إما الانضواء تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، أو التعرض لخطر محتمل من جانبه مستقبلا، بعد أن زالت مظلة وقاية الردع النووي السوفييتي. وهذا ما حاولت موسكو التعامل معه عبر ما يسمى الكتاب الأبيض لوزارة الدفاع، وعبر بعض الاتفاقات مع البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، بحيث تعطي نفسها منطقة حماية جغرافية جديدة تحت مظلة واقية بما ورثته من قوة رادعة نووية، ولكن لم تكن الدول المعنية نفسها راغبة في ذلك، والواقع هو أن الاتحاد الروسي على الطريق إلى خسارة عنصر الردع في قوته النووية، فمفعوله مرتبط بتطويره باستمرار، بتكاليف باهظة، وإلّا تضيع قيمة الأسلحة النووية في مخازنها.

وبقيت أبواب الحلف بقيت موصدة في وجه موسكو لأسباب عديدة، منها المخاوف الأوروبية من تجدد سيطرة الشيوعيين على السلطة، ومنها التدرج في توسيع الحلف زمنيا وجغرافيا، ومنها إيجاد شروط أفضل لصالح الحلف من خلال امتداده قبل العضوية الروسية إلى مقربة من حدود الاتحاد الروسي. ولكن لا ريب أن أحد الأسباب الرئيسية لدى واشنطون هو استكمال إعادة تشكيل الحلف بما يتوافق مع الرغبات الأمريكية لحقبة ما بعد الحرب الباردة.

وليس مجهولا أن الأمريكيين كانوا من وراء الإبقاء على الحلف عندما أظهر الأوروبيون الغربيون الاستعداد للتخلي عنه لصالح نظام أوروبي أو دولي مشترك، يقوم على أساس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو هيئة الأمم المتحدة نفسها، وكان البديل الأمريكي مزيد من التوسع الأطلسي جغرافيا، مما يعني توسيع رقعة انتشار الأسلحة ومراكز القيادات العسكرية وبالتالي تسهيل الوصول السريع أو التهديد العسكري القريب لأي بقعة في العالم، وإلى جانب ذلك بدأ توسيع مهام الحلف، فأصبح يغطي بأهدافه الأمنية ما يتجاوز المجال الجغرافي لدوله الأعضاء كما هو معروف، بل وصل شكليا على الأقل إلى ما بين أفغانستان والصومال.

وكانت موسكو ترقب بقلق تطور الحلف في هذا الاتجاه، ولهذا كانت رغبتها متركزة على المشاركة في اتخاذ القرار وليس مجرّد إجراءات توليد الثقة بمراقبة المناورات، أو بالتشاور غير الملزم حول مناطق النزاع في العالم، أو ما شابه ذلك، وظهر تدريجيا أن هذا الوضع لن يتغير وأن الحلف سيصبح قوة عسكرية ضاربة، يتعاظم دورها عالميا على حساب مختلف الأجهزة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، دون أن تفقد واشنطون مكانتها المهيمنة في الحلف، وبالتالي الهيمنة على الجهاز العسكري الفعلي لنظام عالمي جديد وفق التطلعات الأمريكية.

حدود المجاملات السياسية

في بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة حرص الطرف الأمريكي على تحسين العلاقات مع موسكو دون تجاوز حدود المظاهر والشكليات بصدد الشراكة على قدم المساواة، والعلاقة الودية في حدود ما لا يكلف تنازلا سياسيا أو اقتصاديا ما. ومنذ ذلك الحين ظهر الاستياء في أوساط السياسة الروسية بسبب ما ذكره الغربيون حول سيادة أوكرانيا على قرارها، في إشارة ضمنية لانضمامها المحتمل إلى حلف شمال الأطلسي، وكان رد فعل بوتين تأكيد معارضته للتوسع الأطلسي شرقا، وهنا تظهر الحدود الفاصلة بين المجاملات السياسية وبين الخلافات، وكان الرد الأمريكي على بوتين فظا بتصريح الرئيس الأمريكي بوش أن توسعة الحلف شرقا ستتم سواء وافقت موسكو أم عارضت.

الضغوط الشعبية واحتمالاتها المستقبلية

الزعامة الانفرادية أو الهيمنة بتعبير أصح يمكن أن تستقر ردحا من الزمن اعتمادا على عنصر القوة، على أنّ الأشد من تمرد قوى دولية أخرى على تلك الزعامة، هو ما بدأت تواجهه السياسات الامريكية على المستوى الشعبي، ولا تفيد هنا محاولات السياسيين التهوين من شأن المظاهرات الاحتجاجية عند جولات الرؤساء الأمريكيين على دول حليفة، وتعتبر برلين مقياسا متميزا على هذا الصعيد، فمنذ حصارها سوفييتيا بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت المدينة رمزا للارتباطات الوثيقة بين جانبي المحيط الأطلسي، وللاعتماد أوروبيا على الحليف الأمريكي. وقد وجد بعض الرؤساء الأمريكيين الترحيب الحار لدى سكان برلين، كما كان مع جون كنيدي عام 1963م، وجيمي كارتر عام 1978م، بينما كانت المظاهرات الحادّة ضد السياسة الأمريكية تستقبل رؤساء آخرين، مثل ريتشارد نيكسون عام 1969م بسبب حرب فييتنام، ورونالد ريجان عام 1982م بسبب ما عرف بالسياسة الرأسمالية المتشدّدة في عهده، والتي كانت حاضنة للمرحلة التالية من مسيرة العولمة الاقتصادية والمالية، وكذلك في استقبال جورج بوش الذي جمع السببين معا.

فضلا عن سعي واشنطون لفرض زعامتها كأمر واقع، واعتبار نفسها فوق القانون الدولي، وهو ما انعكس في التنصل من اتفاقات ومنظمات دولية سابقة ورفض التحرك وفق مواثيق ومنظمات جديدة، كما جرى مع ميثاق مكافحة الألغام الأرضية، والمحكمة الجنائية الدولية الجديدة، واتفاقية كيوتو للمناخ العالمي، والانسحاب من معاهدة حظر الأسلحة النووية الدفاعية، وغير ذلك مما أضيف إلى سجل طويل سابق كالامتناع حتى الآن عن الانضمام إلى مواثيق دولية من مستوى البيان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق حماية الطفولة ورعايتها.

ولهذا كانت المظاهرات الشعبية الكبرى في أوروبا ضد بوش تعبيرا عن سخط يتنامى في المجتمعات الغربية بسرعة ملحوظة ضد السياسات الأمريكية عموما، وهذا ما لا يستهان به، منذ المظاهرات الجماهيرية الأولى في النصف الثاني من الستينات الميلادية الماضية، مع ظهور نواة حركة السلام وحركة حماية البيئة من التلوّث.

ثالثا

التغيير عبر مرحلة انتقالية طويلة

Ein Bild, das Person, Zuschauer, Im Haus, Menschen enthält.

Automatisch generierte Beschreibung

من ينظر فيما قيل وكُتب عن النظام الدولي حديثا، يجد كماً كبيرا من الأسئلة والأجوبة، والنظريات والتحليلات، والكتب والدراسات، ولكن سرعان ما يصطدم بعدم العثور فيها –إلا نادرا- على نتائج واضحة، تحدد معالم ثابتة لِما يبحث فيه أو يبحث عنه، فكأنه في عالم هيولي، لا يستقر على حال.

لا يُستغرب ذلك، فبعض ما كان مرجعا للكلام في الموضوع، أي كان في حكم المصطلحات الراسخة والمنطلقات الثابتة في علوم السياسة والقانون الدولي، أصبح يُستخدَم استخداماً عشوائياً أو لتحقيق أغراض سياسية، إلى درجة الاستنزاف، مما يسري كما هو معروف حتى على كلمةٍ من وزن الشرعية الدولية، التي يفترض أن تكون معياراً لسواها، مثلما يسري على كلمة سيادة الدولة التي كانت تُعتبر عماد منظومة العلاقات الدولية.

وعندما تضطرب المفاهيم والمعايير البدهية الأساسية، يبقى كثيرٌ مما يقال مختلَفا عليه، بين الكاتب والقارئ، أو القائل والسامع، فيتراكم الكلام عن نظام دولي ما، فوق بعضه بعضا، دون انتشار الانطباع أو رسوخ الاقتناع بالوصول إلى نتيجةٍ واضحةٍ متفقٍ عليها بنسبة عالية على الأقل.

الشرعية الدولية والواقع الآنيّ

عند الحديث عن النظام الدوليّ عموما، يسود الغموض تبعا للخلط السياسي - بين مفهومين:

المفهوم الأول هو ما نستمده من رؤية النظام الدولي قائماً من الناحية النظرية على جملة من القيم والمبادئ والقواعد الأساسية المتعارَف عليها عموماً كحصيلةٍ للتجارب التاريخية البشرية، والتي وجدت طريقها إلى صياغة مقبولةٍ من حيث الأساس في عدد من المواثيق الدولية، أي المفهوم المرتبط بالقانون الدوليّ العام.

والمفهوم الثاني هو ما نستمده من رؤية النظام الدولي قائماً على معطيات الواقع، أي النظام الذي يقوم على حصيلة استقرار موازين القوى العالمية بعد تقلبها فترة من الزمن، وهي حصيلة آنية موقوتة، وإن طال بقاؤها. وهذه الرؤية هي التي يحرص غالب السياسيين عليها عند وصف وضع دولي معين بأنه نظام دولي، ويرتكزون في ذلك على عدم حدوث تبدل جذري في ذلك الوضع لحقبةٍ زمنيةٍ لا بأس بها، وإذا رجعنا للمتخصصين وجدنا ذلك المفهوم مرتبطا بما يُسمّى القانون الدولي التطبيقي.

التداخل بين هاتين الصورتين والغموض الناشئ عنه، يفرض التذكير ببدهية مغيبة عن الأذهان، وهي أن القيم والمبادئ والقواعد الاساسية للتعامل الدولي، هي العناصر التي تمثل: الشرعية الدولية؛ فما يتفق مع مضامينها وينسجم معها يجدر وصفه بالمشروع دوليا، وما يتناقض يفقد مشروعيته، وإن كان واقعا قائما تفرضه أو تحميه القوة أو حصيلة موازين القوى الدولية، وإلا لأصبح كل ما يفرضه تفوق طرف ما بالقوة كما كان مع الفاشيين ردحا من الزمن كمثال، مصدر تحديد ما هي الشرعية الدولية، ولأصبحت حرب الحلفاء لإسقاطها حربا تنتهك الشرعية الدولية.

على الصعيد التطبيقي تعني هذه البدهية أيضا، أن الشرعية الدولية، التي يجسدها في الأصل القانون الدولي العام، ليست هي ما تقول به قرارات صادرة عن أجهزة تنفيذية للمنظومة الدولية، مثل مجلس الأمن الدولي، إنما يكون ما يصدر عن جهاز تنفيذي من قرارات وإجراءات ومواقف، مشروعاً أو غير مشروع، وذلك على قدر انطباقه وانسجامه مع القيم والمبادئ والقواعد الأساسية، أو تناقضه معها، وذلك وفق المعايير المنبثقة عنها، ولا يمكن اعتباره مشروعا هكذا، بمجرد زعم يصدر عن القوى التي تكمن وراء استصدار القرارات، وتفرض تنفيذها بمفعولها النظري والتطبيقي معا.

ليس مجهولا أن هذه القيم والمبادئ والقواعد الأساسية، لا تلعب منذ فترة لا بأس بها، دوراً فاعلا وموجِها للقرارات والإجراءات الصادرة عن النظام الدولي التطبيقي، وإن جرى توظيفُها سياسيا لخدمة أغراضِ ما يقرره أركانُ هذا النظام، أي أركان توازن القوى الدولية فيه.

إننا نواجه على أرض الواقع السياسي والإعلامي وحتى الفكري والجامعي ذلك التداخل المستمر –ويكاد يمكن القول إنه مصطنع بصورة مقصودة- بين المفهومين أو العنصرين المذكورين أعلاه، وتبعا لذلك تتشابك النظريات والأطروحات والتصورات المتداوَلة بصدد قيام نظام دولي جديد، تشابكا يثير الغموض أكثر مما يجيب على الأسئلة المطروحة بصورة خاصة لتفسير مجرى الأحداث منذ سقوط الشيوعية ومعسكرها الشرقي عام 1989م، أو للتنبؤ بما سيكون عليه الوضع الدولي في المستقبل المنظور.

إن التقيد بما يفرضه هذا الغموض يعني عجز الباحث في الوضع الدولي ومستقبله، عن أن يتجاوز حدود العناوين العامة في وصف مجرى الحدث، بعيدا عن جوهره من الناحية الشرعية الدولية وتحديد مغزاه وموقعه من تاريخ تطور علاقات الأسرة البشرية. ففي تلك الحالة يتحول الباحث إلى راصد، أقصى ما يقوله هو ما يعرفه الجميع دون دراسة وبحث، مثل أننا شهدنا نهايةَ نظامٍ وُلد في نهاية الحرب العالمية الثانية، ونشهد في هذه الأثناء نشأة نظام دولي جديد. أما الحديث الجاد عن المضمون أو عما وراء الحدث بحد ذاته، فلا يكتسب قيمة فعلية دون التمييز فيه وفق معايير منهجية، ما بين سؤالين موضع البحث:

1- ما هو حجم المقدار الذي سينبثق في نطاق نظام دولي قادم محتمل، عن معطيات الجانب النظري أي الشرعية الدولية بمفهومها الأصلي القائم على القيم والمبادئ والقواعد الأساسية للتفاعل بموجبها.

2- وما هو حجم المقدار الذي سينبثق منه تلقائيا، أو يُصنع صنعا، انطلاقا من معطيات التغيير الجاري على صعيد موازين القوى العالمية.

تنبؤات متسرعة

منذ استخدام الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، تعبيرَ نظام دولي جديد في مقدمات الإعداد لحرب الخليج الثانية، كان من الملاحَظ مدى تسرع بعض العاملين في القطاعات السياسية والفكرية والإعلامية ، إلى اعتبار ذلك النظام قد نشأ فعلا، هكذا على الفور، وأنه أخذ صورة زعامة انفرادية أمريكية، فشاع تعبير نظام القطب الواحد.

بينما رأى آخرون بصورة مبكرة، ما ظهر للعيان من بعدُ بوضوح أكبر، لا سيما مع بداية الألفية الميلادية الثالثة، وهو أن الوضع القائم عالميا منذ عام 1989م لا يعدو أن يكون مرحلة صراع انتقالية ما بين حقبتين، أو بين ما يوصف بنظامين دوليين، وقد ضَعُفَ الأوّل منهما إلى درجة انعدام الفاعلية، أو درجة اضمحلالها على صعيد صناعة الحدث وإن بقي بعض هياكله في المنظومة الدولية قائما، بينما لم يظهر النظام الدولي التالي أو البديل للعيان، ولم يستقر على معالم محددة واضحة، بصورة تسمح بأن تكون له فاعلية كبيرة في صناعة الحدث على مدى فترة زمنية معقولة.

هذا ما أوجد عشوائية صناعة القرار الدولي في هذه المرحلة، فالعشوائية ناجمة عن محاولة القوى ذات النفوذ أن ترسخ نفوذها أو تسترجع ما فقدته، ومن هنا اتخذ الصراع على ترسيخ صورة مستقرة جديدة لصناعة القرار الدولي في المستقبل أشكالاً ومحاور وميادين عديدة، والجانب العسكريّ أبرزها للعيان، وإن لم يكن بالضرورة هو أهمّها وأكثرها فاعليّة على المدى البعيد، وقد فرض نفسه منذ حرب الخليج الثانية، ووصل إلى مداه على ما يبدو عبر حرب احتلال العراق. ومن الميادين الأخرى ما يمكن وصفه بالميدان النظري والتنظيمي، وهو المرتبط مباشرةً بنصوص الاتفاقات الدولية ومواثيق المنظمات العالمية، وما يتناول من مقترحات تعديلها أو تطويرها، وقد أصبح ساحة للصراع أيضا، بين المساعي الأمريكية لتوظيف وجود المنظمات الدولية في إطار تحقيق غاياتها السياسية وغير السياسية دوليا، وبين المساعي الأخرى التي برزت مثلا في عقد اتفاقات ومواثيق دولية جديدة رغم رفضها أو معاداة بعضها من جانب القوة الدولية الأمريكية.

الجدير بالتأكيد هنا هو أن القليل جدا من مجموع صور الصراع الراهنة ما يسلك السبل الشرعية بمفهوم القانون الدولي العام، والفارق كبير، بين استخدام القوة بمختلف أشكالها لتثبيت تعديلات أو صيغ جديدة في منظومة القيم والمبادئ والقواعد الأساسية، وبين الوصول إلى تلك التعديلات حوارا وتفاهما واتفاقا، حتى إذا استُخدمت القوة من بعدُ كان استخدامها منبثقا عنها وصادرا عن قنواتها وفق ما سبق تثبيته.

مثال ذلك ما يدور من جدل حول مشروعية اتخاذ قرار دولي بانتهاك سيادة الدولة، أو مشروعيّة اتخاذ قرار دولي بالحرب دفاعا عن حقوق الإنسان، فكلا الأمرين من صلب ما يقوم عليه القانون الدولي العام وبالتالي ما استند إليه النظام العالمي حتى الآن، وجميع ما يرتبط بذلك من خطوات جديدة غلب عليها استخدام القوة المسلحة والتهديد بها، لا يمكن اعتباره جزءا من مسيرة الشرعية الدولية أو تطويرها، إذ لم ينبثق عن اتفاق دولي مسبق على صيغٍ أو إجراءاتٍ من شأنها تغيير ما يسري مفعوله حتى الآن من القيم والمبادئ والقواعد في المواثيق الدولية، إنما اتخذ مجراه عبر أسلوب إيجاد سوابق تطبيقية بالقوة لتوصف خطأ بالسوابق القانونية، ثم ليتم الاعتياد على صيغ جديدة في التعامل دون توفير الاقتناع الجماعي بها، والذي يبقى هو الشرط الحاسم في ضمان استقرارها.

هذه إشارات موجزة لبعض ما صنعته أوضاع عشوائية في صناعة القرار الدولي، تبين أن الوضع القانوني الدولي والوضع العالمي الراهن أصبح معقدا بما فيه الكفاية لتأكيد غياب المنهجية كلية عن الأقوال المتسرعة التي تزعم اكتمال قيام نظام دولي جديد على أساس القطب الواحد، فهي واقعيا أقوالٌ منطلقها رصد سطحي للواقع، بعيداً عن تقويمه بمعايير الشرعية الدولية، وأقصى ما تعطيه استنادا إلى رؤية ذاتية وتحليلات ما، يبقى في حدود ترجيح شكل ما.. قد يتحقق في حصيلة الصراع الدائر، وقد يستقر بعد ذلك فترة من الزمن.

إذا تركنا مبدئيا الجانب النظري من الحديث عن القيم والمبادئ والقواعد الأساسية و قابلية تطويرها، نجد أن غالبية ما يُطرح بصدد توقعات مستقبلية لنظام دولي قادم، متأثر بشكل أو بآخر:

- بعنصر التخوف وبالتالي بمفعول لغة القوة المهيمنة، أو

- بعنصر التمني وبالتالي بمفعول ما يتوقع من قوة مضادة.

أما المشروعية المطلوبة لمنع انحرافٍ ينجم عن الخلل في توازن القوى، فنادرا ما يتجاوز ذكرُها الرغبةَ في تحقيق غرض ما، لا علاقة له بالتقويم المنهجي لحقيقة مشروعيتها، أي أصبحت كلمة: الشرعية، تُستخدم

(1) حينا لتبرير مزيّف للقبول بأمر تفرضه القوّة

(2) وحينا آخر لتعليل استخدامها استخداما باطلا

(3) من باب الإعراب عن أمل مستقبلي بعيد

(4) ومن باب الإسهام في عملية التيئيس من الوصول إلى الشرعية الدولية الحقيقية إطلاقا، كنشر الرأي القائل مثلا إن موازين القوى -وليس الاتفاق الشرعي على مبادئ وقوانين تحكم تلك القوى- ستغير على كل حال مضمون القانون الدولي العام، ومثال ذلك سيادة الدولة، وقد بدأ انتهاكها بصورة عشوائية كما تشهد الأحداث الجارية، ثم يظهر عنصر التيئيس: فلا بدّ من التسليم بهذا الوضع الجديد!

والواقع هو أن النظرة المنهجية غائبة إلى حد بعيد عن منطلق التخوّف، أو منطلق التمنّي، أو أسلوب التيئيس، وما يوصل إليه كل منطلق من ذلك.

إن الفريق الذي يتحدث عن استقرار نظام القطب الواحد بزعامة انفرادية أمريكية، يطرح استشرافَه هذا للمستقبل بصيغة أمر مفروغ منه، ولا يوجد دليل منهجي يجعله مفروغا منه بالفعل، إنما يستند ذلك الفريق إلى عناصر ينتقيها هو، ويضع على رأسها عامل القوة الأمريكية الفاعلة دوليا في الوقت الحاضر، فلا يرى سواها، كما يستند بأسلوب التلقي دون تمحيص إلى مقولاتٍ أمريكية المصدر، طُرحت هكذا دون أي دليل علمي منهجي، ويرمز إليها مثلا الزعم بأن القرن الميلادي الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكيا، وهي مقولة تتبين قيمتها الحقيقية، إذا وضع المرء نفسه في لحظة تاريخية سابقة، فقال –وهو لا يرى آنذاك غيب المستقبل- إن القرن الميلادي العشرين سيكون قرنا فاشيا أو نازيا أو شيوعيا، غافلا بذلك عن سائر العناصر الأخرى التي صنعت التاريخ وما زالت تصنعه، وستصنع المستقبل أيضا، أي كان ينطلق في تلك اللحظة الآنية السابقة من مجرى التاريخ، من تأثير ما كان يعاصره من غلبة القوة الظاهرة له، بينما اتخذ مجرى التاريخ في هذه الأثناء منحى آخر كما نعلم، وكان من وراء صناعته وتحديد معالمه عناصر أخرى بطبيعة الحال.

ونجد بالمقابل الفريق الذي يفهم الزعامة الانفرادية الأمريكية كما هي، بوصفها هيمنة شاملة غير منضبطة بقانون دولي، فهي تريد أن تكون للقوة المحضة السيادة على ما سواها، وهو الفريق الذي يرفض التسليم بهذا التطور الشاذ في مجرى تاريخ البشرية، فيحرص على طرح استشرافه المستقبلي لبدائل مرجوة، قاسَمُها المشترك عالمٌ متعددُ الأقطاب، وقد يبالغ في تقدير قيمة ما يقع من أحداث أو تطورات في اتجاه تعدد الأقطاب، مثل خطوات التميز الأوروبي عن الأمريكيين، أو التمرد الروسي على الإرادة الأمريكية، كما لو أن هذا أو ذاك قد بلغ مداه -منذ الآن- فأصبح محتم النتائج قريبا!

في هاتين النظرتين قدر لا بأس به من المغالطات، وما ينطوي على الغفلة عن عناصر هامة أو تجاهلها، رغم ضرورتها من أجل أن يكون الاستشراف المستقبلي قائما على توازن منطقي في دراسة المعطيات المتوفرة جميعا وتحديد التوقعات كحصيلة مرجحة أو محتملة لتفاعلها مع بعضها و تطورها جميعا.

العامل الزمني

من النواقص الرئيسية في هذه المبالغات والمغالطات:

1. إسقاط أهمية مفعول الجانب النظري، أي مفعول القانون الدولي العام من قيم ومبادئ وقواعد أساسية، بدلا من إدراك أن هذا المفعول ضعيف ولكنه ليس غائبا تماما.
2. إغفال أن عنصر القوة له أشكال متعددة، فلا يقتصر على الجانب العسكري دون الاقتصادي والمالي، كما أنه لم يعد يقتصر على هذه الأشكال المرتبطة بالدول مباشرة، وهو ما يشير إليه مثلا تنامي مفعول مؤثرات أخرى على صعيد تكتلات العولمة الاقتصادية أو المنظمات غير الحكومية والرأي العام.
3. حصر رؤية مستقبل صناعة القرار في الشريط الشمالي الضيق من الكرة الأرضية، بسبب الضعف الشديد الراهن في الجنوب، وإغفال التجارب التاريخية، القديمة والحديثة، التي تؤكد قابلية أن تصنع قوة محلية غير مرئية تغييرا في المنظومة الدولية أيضا، كما كان مع حرب فيتنام، وما يمكن أن يتكرر نتيجة حرب احتلال العراق.
4. تجاهل عامل الزمن رغم دوره الحاسم في المتغيرات الدولية الكبرى، بما فيها قيام نظام دولي جديد يكتسب هذا الوصف عن جدارة، ويستقر على أسس واضحة لحقبة تاريخية معقولة تمتد عشرات السنين على الأقل، وعلى وجه التحديد إهمال حقيقة تاريخيّة ثابتة في إطار تجاهل عامل الزمن، إذ لم يسبق أن غاب نظام دولي وحل آخر -ولن يقع ذلك مستقبلا- بين ليلة وضحاها، أو بلسان التاريخ خلال بضع سنوات، وهذا في مقدمة ما لا يتفق إطلاقا مع مقولة إننا نعيش الآن نظام قطبٍ واحد نشأ فور سقوط المعسكر الشيوعي الشرقي.

ونقف عند عنصر الزمن الذي يشمل العناصر الأخرى المذكورة آنفا، لنطرح السؤال عن الفترة الزمنية المتوقعة للوصول إلى نظام دولي جديد مستقر. ولا نستقرئ ذلك من التاريخ القديم، إذ نعلم أن سـرعة عجلة التاريخ قد تضاعفت، وأن مفعولها عبر الأحداث الجارية قد تضخم، ولكن نتوقف في حدود استخلاص ما شهده التاريخ الحديث نسبيا، فهنا لا تمثل زيادة سرعة عجلة التاريخ حاليا فارقا كبيرا بالمقارنة مع ما كان في حقبة قريبة ماضية.

إذا أردنا تقدير الفترة الزمنية الانتقالية التي نعايشها ما بين نظام دولي تآكلت أركانه مع نهاية الحرب الباردة، وبين نظام دولي قادم، تقديرا أقرب إلى منطق التاريخ وحقائقه، يمكننا للمقارنة النظر في الفترة الزمنية التي استغرقها تثبيتُ دعائم النظام الدولي السابق، إلى أن أصبحت له صفة الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، فقامت تبعا لذلك البنية الهيكلية لمنظومة الأمم المتحدة بصورة خاصة.

متى كان النظام الدولي قائما قبل الحرب العالمية الثانية؟

لا شك أننا لا نستطيع وصف حقبة ما بين الحربين العالميتين أو ما بين حروب البلقان والحرب العالمية الثانية بأنها كانت حقبة تاريخية تمثل نظاما قائما على مبادئ متفقٍ عليها أو قواعد للتعامل الدولي ملتزمٍ بها نسبيا، وإن قيل بوجود شيء من ذلك، فهو لا يمثل أكثر من نظام ناقص في أقصى التقديرات.

بل لن نجد معالم نظام دولي مستقر إذا رجعنا فترة تاريخية أطول قليلا إلى الوراء، فقد استمرت مرحلة صراع الدول الاستعمارية التقليدية الأوروبية عدة قرون، ولم تتخللها إلا نادرا وبصورة جزئية فترات السلام، مثل ما يعرف بمعاهدة وستفاليا في منتصف القرن الميلادي السابع عشر لإنهاء حرب دينية استمرت ثلاثين سنة، وقد اعتبرت تلك المعاهدة بمثابة الحاضنة الأولى لمسيرة إقرار سلام أوروبي، كالذي دعا إليه روسّو وهوجو وكانط وأمثالهم، ولم يجد طريقه إلى واقع العلاقات الأوروبية.

في القرن الميلادي التاسع عشر فقط، تراكمت جملة من قواعد التعامل الدولي بين القوى الأوروبية، سمحت بفترة استقرارٍ نسبي جنبا إلى جنب مع وصول الدولة العثمانية إلى مرحلة الرجل المريض. وكان ذلك الاستقرار قائما على نوع من التعايش، ولكن بدأت أركانه بعد حقبة قصيرة من الزمن تتساقط نتيجة موجة جديدة من الحروب بما فيها الحروب مع الدولة العثمانية، فانهار ما يوصف مجازا بنظام دولي آنذاك..

والسؤال: كم كانت الفترة الزمنية التالية إلى أن قام نظام دولي جديد في منتصف القرن الميلادي العشرين؟

لقد تطلبت مسيرة المرحلة الانتقالية ما بين نظامين دوليين آنذاك سلسلةً من الحروب الكبرى، منذ حرب القرم (1853-1856م) إلى حروب البلقان (1911-1912م) إلى الحرب العالمية الأولى (1918-1923م) حتى الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945م).

وما يسري على هذا الصراع العسكري بين القوى العالمية في تلك المرحلة الانتقالية، يسري أيضا على العنصر الآخر من نظام دولي، أي الصراع في الميدان الفكري-النظري، حول صياغة القيم والمبادئ والقواعد الأساسية للتعامل الدولي، بعد انتشار الاقتناع باستحالة تحقيق استقرار من دونها.

وكانت الدولة العثمانية قد حفظت للتعامل الدولي منظومة قيم الحضارة الإسلامية عدة قرون، حتى ضعف مفعول الحضارة الإسلامية داخليا ووصلت الدولة المهيمنة عالميا باسمها إلى مرحلة الرجل المريض، فبدأت النقلة الفعلية لوعاء القيم الحضارية بعناصر إسلامية وفيرة إلى أوروبا، وهناك بدأ العمل لإيجاد بديل ذاتي، ألقى مراسيه في الدستور المنبثق عن حرب الاستقلال الأمريكية ومجموعة المبادئ المنبثقة عن الثورة الفرنسية، فانطلق الحديث عن المحاور الرئيسية للتطورات الجديدة، تحت عناوين حقوق الإنسان وحرياته، ثم الأمن والسلام الدوليين، مما اتخذ صبغة أوروبية في البداية وغربية لاحقا.

إن إنشاء نظام دولي واقعي، يعتمد على موازين قوى جديدة، استغرق إذن أكثر من 70 عاما حافلة بالحروب الكبرى، كما استغرق إنشاء نظام دولي عام، على منظومة قيم ومبادئ وقواعد للتعامل فترة زمنية أطول، كانت حافلة بدورها بالمؤتمرات والاتفاقات والمعاهدات الدولية الكبيرة، بدءا بمؤتمر باريس (1856م) وحتى مؤتمر يالطا (1945م) وأوصل إلى إخفاق المحاولة الأولى لإقامة بنية هيكلية عبر عصبة الأمم (1920م) ثمّ النجاح في المحاولة الثانية بإنشاء الأمم المتحدة (1945م).

لقد كانت العلامة المميزة لتلك الحقبة الانتقالية الطويلة هي النزاعات والصراع، والإخفاق المتكرر، وامتداد العنصر الزمني لعدة أجيال بشرية قبل استقرار صورة نهائية للنظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

ربما احتاجت الفترة الانتقالية الحالية بين نظامين دوليين إلى وقت أقصر، فيمكن أن تستغرق جيلا واحدا بدل من عدة أجيال، ولكن يستحيل انقضاؤها خلال سنوات معدودة، كما تصورها التوقعات المستقبلية المتسرعة.

عوائق وعقبات

على قدر استيعاب طبيعة العوائق والعقبات في الحقبة المذكورة للمقارنة، وطبيعة النتائج التي استقرت بعد انقضائها، وأسفرت عن استقرار نسبي لنظام دولي، يمكن -مع استيعاب المعطيات الجديدة أيضا- أن نقترب خطوة منهجية أخرى في عملية الاستشراف المستقبلي لِما ستُسفر عنه المرحلة الانتقالية الراهنة، على محورين:

(1) صراع القوى الدولية على أرض الواقع

(2) تطوير منظومة القيم والمبادئ والقواعد الأساسية للتعامل في الميدان النظري للشرعية الدولية.

بإيجاز شديد نجد أن أهم العوائق التي أخرت استقرار النظام الدولي السابق قبل عام 1945م:

١- كان من المفروض لنظام دولي أن يتضمن التعامل مع القوى الدولية الموجودة في الساحة واقعيا، وكان منها الدولة العثمانية التي أطلق عليها وصف الرجل المريض، ولكن في الوقت نفسه بدأت القوى الأوروبية تتطلع إلى القضاء على الرجل المريض واقتسام إرثه، فكان من المستحيل الجمع بين هذين النقيضين وإيجاد أرضية مستقرة للتعامل الدولي.

٢- تحقق هدف القضاء على الرجل المريض عبر حروب القرم والبلقان والثورة العربية الكبرى والحرب العالمية الأولى، ولكن نشأ ميدان آخر للصراع بين القوى الأوروبية نفسها بالإضافة إلى اليابان في أقصى الشرق، فأصيح التعايش الدولي مستحيلا أيضا، وهو ما أفضى إلى الحرب العالمية الثانية، انطلاقا من ألمانيا وبمشاركة إيطاليا، وكانت الأولى على الأقل الدولة الخاسرة أكثر من سواها فيما سبق من اتفاقات ومؤتمرات دولية بعد الحرب العالمية الأولى.

٣- في تلك الحقبة أيضا ظهرت على المسرح الدولي قوة جديدة ناشئة للشيوعية في الاتحاد السوفييتي، فأضافت إلى دائرة الصراع عنصرا آخر لم يكن منتَظرا في إطار الشريط الشمالي من الكرة الارضية.

٤- وفي تلك الحقبة أيضا كانت القوة الأمريكية الصاعدة قد أكملت تحقيق هدفها الأول، باستكمال سيطرتها على ما يُسمى العالم الجديد بحروب عديدة ضد القوى الاستعمارية التقليدية، لا سيما أسبانيا، فبدأت بالتطلع إلى ما وراء البحار، وكانت محطتها الأولى في الفيليبين عسكريا، وفي منطقة الخليج النفطية اقتصاديا.

إن هذه العناصر المتعددة لألوان صراع القوى الدولية، جعلت من المستحيل الوصول سريعا إلى منظومة دولية قائمة على الشرعية الدولية، وفق ما بدأ الحديث عنه على نطاق واسع منذ مطلع القرن الميلادي العشرين على الأقل، ولم يوصل إلى نتيجة، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تكن هذه النتيجة وليدة تغلب الاقتناع بما تقرره القيم والمبادئ والقواعد الأساسية لشرعية دولية، كما لم تكن نتيجة حسم صراع القوة، بل كانت وليدة ظهور توازن مفاجئ نسبيا بين القوى الدولية المشاركة في الصراع، اتخذ صيغة جديدة، ما بين معسكرين، شرقي وغربي، مع بقاء ما يسمى العالم الثالث خارج نطاقهما.

إن طغيان عنصر توازن القوى في صناعة المنظومة الدولية الجديدة آنذاك، ساهم في إيجاد خلل كبير، يقوم على:

- عدم حسم الصراع في ميادين أخرى، فكان الاستقرار شكليا ظاهريا بانتظار افتقاد عنصر التوازن مجددا

- تقييد صياغة المواثيق الدولية بما تفرضه آليات الصراع بدلا من أن تتقيد تلك الآليات بمحتوياتها

- بقاء النسبة الأعظم من الأسرة البشرية خارج نطاق المنظومة الدولية وساحة للصراع المستمر بين القوى الدولية المهيمنة في الوقت نفسه

يكفي التأمل في هذه الحصيلة لتأكيد أهمية عدم تكرار الأخطاء الكبرى التي ارتكبت في منتصف القرن الميلادي العشرين، مرة أخرى في مطلع القرن الحادي والعشرين، أثناء الحقبة المرحلية الراهنة باتجاه نظام دولي جديد.

رابعا

منظومة دولية دون مرجعية

Ein Bild, das Kunst, Flagge, Darstellung enthält.

Automatisch generierte Beschreibung mit mittlerer Zuverlässigkeit

الخلل في توازن القوى الدولية

الحديث عن نظام دولي قام عقب الحرب العالمية الثانية على أرض الواقع نتيجة توازن جديد للقوى الدولية، لا ينفي أن هذا التوازن نفسه كان حافلا بالنواقص الخطيرة في مجالات عديدة، أبرزها:

١- أن التوقف عن المواجهة العسكرية المباشرة بين القوى الدولية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن ثمرة اقتناع راسخ بالسلام بل جاء تحت تأثير الردع المتبادل بين المعسكرين، وبالتالي لم تنقطع جهود كل منهما في سباق التسلح للوصول إلى مستوى يتجاوز مفعول ذاك الردع المتبادل ليصبح ردعاً من جانب واحد، وهو ما أفضى بالفعل إلى سقوط المعسكر الشيوعي دون قتال مباشر وإلى اضمحلال فاعلية النظام الدولي القائم تبعا لذلك.

٢- اقتصر وقف المواجهات العسكرية على الشريط الشمالي الضيق من الكرة الأرضية، حيث توجد القوى الدولية الرئيسية الجديدة في النظام العالمي، أما في الساحة الثانية من عالم الأسرة البشرية، أي في الجنوب الذي يمثل ثلثي المعمورة إلى ثلاثة أرباعها مساحة وسكانا ومن حيث عدد بلدانه وحجم ثرواته الذاتية، فلم يتوقف الصراع العنيف، نتيجة غياب مفعول الردع المتبادل تجاه قوى الشمال بالذات، فاتخذ هذا الصراع طوال العقود التالية:

أ- شكل حروب محلية دون أن يغيب فيها نفوذ القوى الدولية الشمالية، كما كان مثلا في المنطقة العربية وشبه الجزيرة الهندية

ب- شكل حروب بالنيابة، بين دول ارتبطت بالمعسكرين، كما كان مثلا في منطقة القرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا

ج- وشكل صراع مباشر بمشاركة القوى الدولية الشمالية لتوسيع أسباب النفوذ في الجنوب، كما كان في أزمات شبه الجزيرة الكورية وفي فيتنام وفي أفغانستان

لم ينقطع أيضا الصراع بأشكال حديثة نسبيا، اقتصاديا وماليا وتجاريا، فلم يقتصر على تنافس بين القوى الدولية الشمالية فحسب، بل اشتد عنفوانه بصورة خاصة، ما بين شمال يزداد تقدما وسيطرةً على العالم (20 في المائة من الثروات) جنبا إلى جنب مع انتشار ظاهرة احتكار أسباب التقدم التقني والمادي بصورة لم تعرفها دورة الحضارات البشرية من قبل، وبين جنوب يزداد تخلفا، إلا في حدود ما يسمح ببقائه على شكل أسواق استثمارية واستهلاكية وعسكرية أمنية لصالح القوى الشمالية..

ويظهر من هذه النقاط الثلاث –كأمثلة- أن العنصر الأهم في هذا النظام الدولي، وهو عنصر الأمن والسلام، بمعنى غياب الحرب، أصبح عنصرا شكليا ظاهريا لا يقوم على أسس متينة تضمن رسوخه واستمراره.

وإذا كانت كلمة النظام الدولي تعني التكامل ما بين

(1) الشرعية الدولية بمعنى القانون الدولي العام

(2) وتوازن القوى الدولية وبالتالي ما ينبثق عنه مما أعطي وصف القانون الدولي التطبيقي

(3) البنية الهيكلية في منظومة الأمم المتحدة

فإن الخلل الأكبر كان يكمن في الأساس النظري الذي قام النظام الدولي عليه، إذ لم يكن ببنيته الهيكلية ثمرة ما تم تثبيته نظريا في المواثيق الدولية، أي ما يمثل الشرعية الدولية من مبادئ وقيم وقواعد للتعامل، بحيث يكون النظام حارسا للمبادئ ومنفذا لما تقتضيه، بل كان تصميمُ الآليّة الهيكلية للأمم المتحدة، المكلفة بتنفيذ تلك المواثيق، تصميما خاضعا لتوازن القوى الدولية، فأصبحت المنظمة الدولية بذلك جزءا من هذا التوازن فحسب، بغض النظر عن المواثيق وما تقتضيه.

ولم ينشأ أو يظهر هذا الخلل بسائر جوانبه بصورة اعتباطية، أي لم ينشأ على غير انتظار، كنتيجة تطورات وأحداث فرضت نفسها وفرضته رغم جهود مضادة تمليها إرادة سياسية ملتزمة بالشرعية الدولية للمبادئ والقيم، إنما كان الخلل واستفحاله نتيجة محتمة، إن لم نقل مدروسة سلفا، لخطوات وإجراءات بدأ اتخاذها عمدا مع اللحظات الأولى لإنشاء منظومة الهياكل العالمية في بنية النظام الدولي الجديد آنذاك، وعلى وجه التحديد عند إنشاء الأمم المتحدة وفروعها والمنظمات المكملة لها. وكان من أبرز المداخل إلى ترسيخ الخلل في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

1. التناقض الكبير بين المبادئ الأساسية وأنظمة عمل الأجهزة الدولية
2. توظيف الهوة العسكرية والتقنية لترسيخ هوة اقتصادية ومالية وتوسيعها عالميا
3. افتقاد وجود مرجعية للشرعية الدولية ملزمة لأطراف النظام الدولي

بين المبادئ والتطبيق

الشكاوى المعروفة من ازدواجية المعايير وازدواجية السياسات الدولية، تتناول غالبا وصف خلل منظور في المواقف الدولية، دون ربطه بالجذور التي صُنعت له من البداية، بحيث أصبحت نشأة هذا الخلل مبرمجة سلفا. ولكن لا ينبغي أن يُستهان بضرورة استيعاب هذه الجذور من أجل العمل على تجنب تكرار صناعة الخلل على أعتاب قيام نظام دولي جديد.

لقد قررت نصوص المواثيق الدولية جملة من المبادئ، مما يمكن اعتباره من المفاهيم المفروغ منها بحكم التجارب البشرية التاريخية، مثل أصالة حق تقرير المصير، أو المساواة بين سائر الدول بميزان القانون الدولي، أو احترام سيادة الدولة، ولكن تشكيل المنظمات الدولية اقترن مع ولادتها الأولى بوضع أنظمة عمل لها، تتناقض مباشرة مع تلك المبادئ الأساسية نفسها التي تمثل العمود الفقري للشرعية الدولية.

ولا يخفى أن أنظمة العمل هذه قد وضعتها القوى الدولية صانعة القرار بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد الدول الغربية، وإذ آلت السيطرة لمفاهيمها هي في النظام الدولي، ننطلق مما تقوله هي عن البُنية الهيكلية لدولة غربيّة، للمقارنة بين

(1) طريقة توظيف هياكل الدولة الديمقراطية لتطبيق مبادئها النظرية

(2) والبنية الهيكلية التي صممتها للمنظمات الدولية ومدى صلاحيتها لتطبيق المبادئ المقررة في مواثيقها، وتكشف هذه المقارنة عن أن صناعة الخلل أو التناقض في النظام الدولي كانت مقصودة ولم تكن وليدة تطورات غير منتظرة.

١- أول ما يلفت النظر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة –وهي في منزلة المجلس النيابي في دولة ديموقراطية- لا تملك صلاحية التشريع، ولا الرقابة الدستورية، ولا حتى إصدار قرارات ملزمة، إنما هي مثل مجلس نيابي في نظام حكم استبدادي، يتشكل تعيينا أو عبر انتخابات صورية، ولا يتجاوز حدود تقديم التأييد أو المشورة أو التوصية

٢- بالمقابل نجد مجلس الأمن الدولي -وهو في منزلة السلطة التنفيذية أو الحكومة في دولة ديموقراطية- قد تحول في المنظومة الدولية إلى ما يشبه مجلس قيادة الثورة في نظام حكم انقلابي عسكري، وتحول جزء منه إلى نواة هذا المجلس، فلا يتقرر شيء دونهم، ولا يملك أي جهاز عزلهم أو محاسبتهم أو الحد من صلاحياتهم

٣- ولا يقتصر الخلل على هذين الجهازين اللذين يتصدران البنية الهيكلية للمنظومة الدولية، إنما يتعداهما إلى بقية الأجهزة والفروع التي تشكلت، فنقارن مثلا بين:

- النظام الداخلي في منظمة فرعية مثل المنظمة الدولية للعلوم والثقافات والتربية أو منظمة الزراعة والأغذية

- وبين النظام الداخلي لمنظمة فرعية أيضا مثل صندوق النقد الدولي أو المصرف المالي العالمي

وسرعان ما يظهر للعيان وجه الشبه بين هذه التشكيلة الدولية، وتشكيلة الوزارات في دولةٍ استبدادية حملت عنوان الديموقراطية خداعا، وكان من أساليب الخداع عدمُ بسط سيطرة مطلقة على وزارات أقل أهمية في صناعة القرار، مقابل الإمساك بقوة بمفاتيح السيطرة عبر الوزارات الأهم، وليس مجهولا كيف استُخدم صندوق النقد الدولي والمصرف المالي العالمي، وما يزالان يُستخدمان، لتطويع الدول الأضعف اقتصاديا وماليا، لسيطرة القوى الدولية الرئيسية.

١- إن هذه التشكيلة الدولية تتناقض من خلال الأنظمة الداخلية المقررة لها، لا سيما على صعيد نظام التصويت والصلاحيات ونوعية القرارات، مع جزء كبير مما هو وارد في المواثيق الدولية، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة نفسها على صعيد المبادئ والقيم وقواعد التعامل الدولي، بدءاً بمبدأ المساواة بين الدول، وانتهاء بمبدأ عدم اغتصاب الأراضي بالقوة على سبيل المثال، فمثل هذا المبدأ يستحيل تطبيقه على أرض الواقع ما دام القوي ضامنا إمكانية صنع ما يريد، دون أن يضع في حسابه مجرد احتمال إدانته أصلا عبر جهاز دولي مشترك، فضلا عن ردعه بصورة مباشرة

٢- كان هذا التناقض وليد تخطيط واعٍ مسبق فصياغة الأنظمة الداخلية لم تكن اعتباطية دون دراسة ومناقشات، كما هو معروف بتفاصيله في محاضر اجتماعات تأسيس تلك المنظمات، ومثال ذلك كيفية إقرار أنظمة عمل المؤسستين الماليتين الكبريين، عندما رُفض اقتراح بريطاني أن يكون "نظام منح الديون على أساس حاجة الدولة الأضعف كي تصل بدعمها إلى مستوى أقرب للدول الأقوى ماليا، ولكن تقرر بعد النقاش الأخذ بالصيغة الأمريكية لربط الديون بضمان قدرة الدولة على سدادها، وهذا ما فتح الباب من جهة على ازدياد القوة الذاتية للدول المستقرة اقتصاديا وماليا من الأصل، ومن جهة أخرى على تحمل الدولة الأضعف أعباء الديون وفوائدها الربوية حتى أصبحت هذه من أكبر أزمات الأسرة البشرية منذ أوساط الثمانينات من القرن الميلادي العشرين

بهذا المنظور لم تكن الحرب العالمية الثانية تختلف من حيث أبعاد نتائجها عالميا، عن أي حرب أهلية أو عدوانية أجنبية أو انقلاب عسكري داخل دولةٍ تعددت فئاتها السكانية وأحزابها السياسية، فباتت الغلبة للأقوى، وانطلق المسيطر بالقوة يتحدث عن الديموقراطية وقيمها وهو يرسخ الاستبداد، ويبتكر المسميات المغرية كمجلس الأمن ومجلس التعاون الاقتصادي وبرنامج التنمية وما إلى ذلك، بينما يرسخ التشكيلات العاملة من ورائها لتكون أجهزة تنفيذية لحكم استبدادي على مستوى عالمي، يتناقض مع سائر ما زعمه الطرف المنتصر من مبادئ ورفعه من شعارات.

الشرعية والمرجعية

الخلل الأكبر الذي صُنع بصورة واضحة في المنظومة الدولية الناشئة عن الحرب العالمية الثانية هو تغييب وجود جهاز يوازي ما يُعرف بالمحكمة الدستورية العليا في دولة ديموقراطية.

فإلى جانب وضع صلاحية صناعة القرار الملزم في أيدي جهاز تنفيذي أصغر، وانتزاع هذه الصلاحية من جهاز أكبر يمثل سائر دول العالم في الهيئة العامة للأمم المتحدة، افتقر النظام العالميّ السابق إلى وجود السلطة الثالثة التي لا يتحقق دونها تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، كما تعرفه الأنظمة الديمقراطية التي تعتبر الأمم المتحدة إنجازا من إنجازاتها.

إن أفضل الصياغات لأفضل المبادئ لا يمكن أن يمنع الانحراف في التطبيق، وهذا بالذات ما يعنيه وجود محكمة دستورية عليا، تتشكل بصورة مدروسة لضمان عدم خضوعها للسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية. ومن المعروف أن نواة محكمة العدل الدولية في لاهاي نشأت منذ مطلع القرن الميلادي العشرين، ولكن رغم محاولة إعطائها صلاحية قضائية حقيقية بعد الحرب العالمية الثانية، حالت القوى الدولية الرئيسية دون ذلك عند تأسيس الأمم المتحدة، وهنا بالذات لا يمكن القول إن هذا جرى اعتباطا، لا سيما وأن محاكم نورنبيرج لمجرمي الحرب من النازيين آنذاك، كانت مثالا واحدا على أن الحيلولة دون تكرار وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يفرض وجود سلطة قضائية دولية فعالة، بما يشمل إمكانية محاسبة الطرف الأقوى، وبالتالي الطرف الذي يمكن أن تغريه قوته بارتكاب جريمة لا يجرؤ الطرف الأضعف على ارتكابها. ولكن كان واضحا أنّ الطرف الأقوى في تركيبة توازن القوى الدولية في الشمال بعد الحرب العالمية الثانية، لم يُرد إخضاع نفسه لاحتمال الإدانة بأحكامٍ منبثقة عن معايير المواثيق الدولية القائمة على القيم والمبادئ وقواعد أساسية للتعامل الدولي، وهذا ما يُفقد الشرعية الدولية مضمونها ومغزاها في نظام دولي، ويحوّل استخدامها إلى استخدام كلمة وليس مضمون، من جانب الطرف الأقوى لتزيين ما يمارسه من شرعة الغاب ضد الطرف الأضعف.

إن محاولة إنشاء نظام دولي على أساس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى أخفقت في الدرجة الأولى بسبب غياب مرجعية قانونية دولية، تبين بوضوح عدم مشروعية تصرف ما من جانب طرف قوي أو ضعيف، بما يمكن أن يشكل دافعا قويا لتحرك دولي واسع النطاق، عندما تصدر الإدانة عن تلك المرجعية فيكون موقف الشرعية الدولية أوضح للعيان من إمكانية تزييفه بمواقف سياسية تصدر عن أطراف ذات مصلحة في التزييف أو في ممارسة الضغوط على سواها، وهذا الوضوح هو ما يكسب موقف الشرعية الدولية قوة ذاتية، ويدفع إلى تبنيه عالميا. ويقول أنصار الأخذ بما يُسمى القانون الدولي التطبيقي، القائم على ما تصنعه موازين القوى والمصالح على أرض الواقع بغض النظر عن تقويم مشروعيته، إن مبادئ الشرعية الدولية بقوتها النظرية الذاتية لا تكفي لردع الطرف القوي عن انتهاكها، وعلى افتراض صحة ذلك، فالأصح ولا ريب أن تغييب تلك المبادئ، وتعطيل إمكانية استصدار مواقف منبثقة عنها، هو الوضع الأكثر إغراء للقوي أن يستخدم قوته استخداما عدوانيا مخالفا للشرعية الدولية.

لا يُستهان بأهمية وجود جهاز دولي بتشكيلة تضمن حياده ونزاهته قدر الإمكان، ليكون الرجوع إليه مصدر قوة إضافية للقوة المعنوية الكامنة في المبادئ والقيم والمواثيق الدولية. ورغم الخلل المستفحل دوليا في الوقت الحاضر نجد بعض الأمثلة على ذلك، بغض النظر عن عدم القبول ببعض الجوانب التفصيلية فيها، منها القرار الصادر عام 2004م عن محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية الجدار الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، فعدم الإلزام بتنفيذه، وفق الأنظمة الشاذة المعمول بها، لا ينفي قيمته الذاتية في التأثير على الموقف الدولي على صعيد القضية بمجموعها. كما كان مثال التعامل مع حرب احتلال العراق واضحا أيضا، فرغم أن مجلس الأمن الدولي لا يمثل مرجعية يمكن تشبيهها بمحكمة عليا للشرعية الدولية، إلا أن العجز عن توظيفه بصورة كاملة لاتخاذ قرار بشن الحرب، وإن لم يمنع من وقوعها، أضعف بشدة موقع من أقدم عليها، حتى إذا بلغ الأمر مداه بعد عام من الاحتلال، ثمّ من خلال ما انكشف من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، أصبح للمبادئ مفعول ذاتي يؤثر على مجرى الحدث بغض النظر عن مجلس الأمن الدولي نفسه، والمثال الثالث والأخير معروف بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية، واستماتة الدولة الأمريكية في العمل على الحيلولة دون تأسيسها، ثم بعد إخفاقها في الامتناع عن المشاركة فيها، وأخيرا في السعي المكثف للإفلات من أن يشملها مفعول عملها، وجميع ذلك يؤكد مفعول الردع الذي يمثله مجرد وجود مثل تلك المحكمة، حتى وإن لم تتمكن من الوصول إلى تطويع الطرف الأقوى دوليّا للشرعية الدولية.

خامسا

نظام مثالي ونظام واقعي

Ein Bild, das Bild, Malkunst, Kunst, Acrylfarbe enthält.

Automatisch generierte Beschreibung

كثيرا ما يُتهم من يتحدث عن الحاجة إلى نظام عالمي قائم على المبادئ والقيم بأنه مثالي في نظرته، وهذا صحيح من حيث الأصل، ولكن البديل المطروح من جانب الواقعيين أسوأ في هذه الحالة بما لا يقارَن من حيث النتائج القريبة والبعيدة المدى، وعلى وجه التخصيص من حيث أسلوب التعامل الآني مع الواقع القائم والانطلاق في ذلك من إعطاء الأولوية للقوة وموازينها وما تفرضه فحسب.

التسليم بلا قيد أو شرط

إن مجرد التوصل إلى صياغة نظرية لأهم المبادئ والقيم في التعامل الدولي، رغم نواقصها، لتتخذ أشكالا مكتوبة في مواثيق دولية، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ورغم الخلل في موازين القوى، يؤكد أهمية الحفاظ على عنصر المطالبة بالنظام المثالي، جنبا إلى جنب مع التعامل مع نظام واقعي، أو بتعبير أصح مع واقعٍ قائم يراد الوصول من خلاله إلى نظام آخر، لا يُمكن أن يستقر ويكون قويما دون إعطاء الأولوية للمبادئ والقيم والقواعد الأساسية للتعامل.

القائلون إنهم يمارسون سياسات واقعية لا ينطلقون من الصيغة الشائعة عن مفهوم الواقعية وفق تفسيرهم لها، عندما تتفق مصالحهم مع المطالبة بترسيخ المبادئ والقيم في قضايا جزئية معينة. وعلى سبيل المثال لم يكن الواقع القائم أثناء الحرب الباردة يسمح بتصور حصول دول البلطيق الثلاثة على استقلالها عن الاتحاد السوفييتي، فلم يكن من السياسة الواقعية الغربية في شيء تبعا للنظرة المشار إليها، أن يمتنع المعسكر الغربي عن الاعتراف بالواقع القائم في البلطيق على امتداد خمسين سنة تقريبا، رغم ذلك هذا ما صنعه الغرب إلى أن طرأت ظروف جديدة فكان أول المطالب تجاه موسكو أثناء تفكك الاتحاد السوفييتي هو استقلال دول البلطيق الثلاثة دون قيد أو شرط.

إن ما يسميه دعاة الواقعية –لا سيما في البلدان العربية والإسلامية- مطالب مثالية أصبح يعني على أرض الواقع في مسألة النظام الدولي المطلوب، التخليَ عن المبادئ والقيم التي سبق إقرارها فيما يشبه الإجماع الدولي. وهم أنفسهم يدركون خطورة ذلك ولهذا لا يلجؤون إلى التصريح المباشر به، إنما أصبحت الممارسة العمليّة تتمثل في تزييف واسع النطاق، لإضفاء صبغة موهومة من الشرعيّة الدولية على أوضاع متناقضة معها، ناجمة عن هيمنة القوة فحسب.

قد يمكن هنا استيعاب وجود مصلحة غير مشروعة للطرف القوي دوليا، من وراء هذا التزييف، ولكن لا يمكن استيعاب وجود مثل هذه المصلحة لدى الطرف الأضعف دوليا، فعواقبها تأتي على حسابه، وتعتبر قضية فلسطين مثالا صارخا على ذلك، فمِن المفهوم منطقيا –مع عدم القبول به- رؤية الطرف الذي بدل بالقوة العدوانية غير المشروعة، واقعَ الأرض الفلسطينية والمنطقة من حولها، وهو يحاول إعطاء ما صَنع صبغة شرعية دولية ما وهو يعلم أنها مزيفة، ولكن يستحيل أن نجد مصلحة ما في ذلك التحول الأكبر على صعيد التعامل مع هذه القضية من جانب الطرف الآخر (على المستوى الرسمي) فلسطينيا أو عربيا أو إسلاميا، من خلال تعميم استخدام تعبير الشرعية الدولية لتبرير خطوات غير مشروعة، في سياسات التراجع والتنازل المعروفة، وتحويل كلمة حقوق مشروعة ليوصف بها جزءٌ محدودٌ منبتر من كامل الحقوق الأصيلة، المشروعة بمفهومها الأصلي وبمضمونها الفعلي حسب معايير القانون الدولي.

إن ما عُرف بمعاهدات استسلامية دون قيد أو شرط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان يعني التسليم للطرف الأقوى المنتصر عسكريا دون ضمان أية حقوق مشروعة في الأصل للطرف المنهزم، ولكن حتى في هذه الحالة امتنعت ألمانيا مثلا –وهي التي كانت تمثل الطرف المنهزم الرئيسي- عن إعطاء اعتراف رسمي وشرعي، بتقسيمها إلى دولتين، وذلك على امتداد بضع وأربعين سنة، إلى أن تبدلت الظروف الدولية. من هنا يمكن القول إن التعامل مع قضية فلسطين، يمثل حالة أسوأ من حالات المعاهدات الاستسلامية نفسها التي يعتبرها علماء القانون الدولي غير شرعية بمفهوم القانون الدولي العام، وإن جرى التعامل الواقعي مع نتائجها في إطار ما يُسمى القانون الدولي التطبيقي، كيلا يتعطل مجرى المعاملات الدولية، وليس من باب الإقرار بمشروعية ما لا مشروعية له في الأصل وما لا يكتسب تلك المشروعية عبر ذلك التعامل الاضطراري الواقعي.

ويسري شبيه ذلك على كيفية التعامل مع قيام نظام عالمي شامل، فالفارق الحقيقي بين الدعوة إلى نظام مثالي يلتزم بالمبادئ والقيم، والدعوة إلى نظام واقعي يخضع لعوامل موازين القوى فحسب، لا يكمن في التعامل أو عدم التعامل مع الواقع، إنما يكمن في الإقرار أو عدم الإقرار بمشروعية وضع غير شرعي في الأصل، بغض النظر عن الممارسات الواقعية في العلاقات والمعاملات الدولية.

من هنا لا ينبغي أن تنحسر الدعوات إلى إعطاء الأولوية للمبادئ والقيم وقواعد التعامل الدولية القويمة، مع التنويه إلى ضرورة تحسينها باستمرار، ولا ينبغي إطلاق كلمة الشرعية أو المشروعة بمفهوم القانون الدولي، على ما تصنعه القوة المحضة، وإن استمر التعامل معها ومع نتائجها اضطرارا لحقبة قصيرة أو طويلة من الزمن.

معالم مبدئية لنظام دولي مطلوب

إن الدروس المستخلصة من الحقبة التاريخية الماضية تؤكد على سبيل المثال دون الحصر:

1- إن نظام الحرب الباردة انهار بعد أربعين سنة على قيامه رغم انقضاء أكثر من سبعين سنة للتوصل إليه

2- إن الهدف الأكبر لذلك النظام، وهو الأمن والسلام دوليا وحقوق الإنسان وحرياته، لم يتحقق في ظل استقرار نظام قائم على موازين القوى مع تهميش مفعول المبادئ والقيم وقواعد التعامل العامة

3- إن حقبة الحرب الباردة كانت حافلة بالحروب على مستوى ثلثي البشريّة، ومع انهيارها ازدادت وطأة تلك الحروب على حساب هذه الفئة الكبرى من البشرية بصورة خاصّة..

4- إن التفوق العسكري الأمريكي في حصيلة النظام السابق وانهياره، يقابله ازدياد حجم المساعي المبذولة دوليا الرافضة للخضوع لهذا التفوق ولترسيخه عبر زعامة انفرادية دولية، وهذا ما ينعكس بصورة خاصة في عقد اتفاقات دولية كبرى دون مشاركة أمريكية بما في ذلك تشكيل المحكمة الجنائية الدولية

هذه التطورات تستدعي تعزيز الدعوة إلى نظام دولي يتجنب النواقص التي عرفها نظام الحرب الباردة، ويمكن تقسيم هذه الدعوة إلى جزئين، أحدهما يركز على الأهداف الأبعد مدى، فيما يمكن وصفه بنظام مثالي، يبقى معيارا لتحديد ما يتم أو لا يتم التوصل إليه على أرض الواقع، والجزء الثاني يركز على المراحل التي تتعامل مع الواقع المتبدل باستمرار، شريطة ألا يكون فيها ما يعرقل عملية التطوير المستقبلية نحو الأهداف الأبعد.

في مقدمة هذه الأهداف:

1. المطالبة بترسيخ المبادئ والقيم والقواعد القانونية للشرعية الدولية والتعامل الدولي بموجبها، مع ترجمتها على صعيد تشكيلة المنظمات الدولية وأنظمة عملها
2. المطالبة بأن يكون تمثيل الأسرة البشرية دولا وشعوبا على صعيد صناعة القرار في مختلف المنظمات الدولية على أساس المبادئ والمثل وليس على أساس القوة العسكرية أو الاقتصادية والمالية وسواها
3. المطالبة بترسيخ مبدأ المرجعية المستقلة دوليا في إطار جهاز قضائي أعلى، دون تقييد عمله بإرادة أي قوة دولية أو جهاز دولي آخر، مع ضمان استقلاليته من خلال آلية تشكيله وعمله.
4. المطالبة بتطبيق مبدأ المحاسبة الملزمة بغض النظر عن موازين القوى الآنية

معالم واقعية لنظام دولي مرحلي

بقدر ما تبدو هذه المعالم بعيدة عن معطيات الواقع بقدر ما يجب تركيز الدعوات والجهود على تحرك مرحلي باتجاهها وليس بما يتناقض معها.

إن التعامل مع الهدف الذي يبدو بعيد المنال، لا يفرض التخلي عنه، وبالتالي القبول بما لا يراد من الأصل القبول به، وإنما يفرض تركيز الجهود على إيجاد معطيات تحقيقه مستقبلا، للاقتراب منه تدريجيا.

وفي مقدمة ما يستحق بذل الجهود على هذا الصعيد وفق المعطيات الدولية الراهنة:

١- الرفض المطلق للهيمنة الأمريكية وبالتالي لقيام نظام دولي أحادي، مع ما يعنيه ذلك من سيطرة عنصر القوة، لاسيما العسكريّة، على ما سواه. وقد قطعت جهود قوىً دوليةٍ كبيرة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وقوى دولية إقليمية، كبعض بلدان أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، شوطا لابأس به، في ترسيخ أسباب رفض الهيمنة الأمريكية على أرض الواقع، وهو ما ينبغي ويمكن دعمه، بما يعزز التلاقي على أهداف مشتركة في هذا المجال، بغض النظر عن مواطن الاختلاف في مجالات أخرى

٢- تعزيز جهود تطوير المنظومة الدولية الراهنة القائمة على الأمم المتحدة، وعلى ما بدأ ينعقد من اتفاقات دولية تتجاوز الرفض الأمريكي لها، كما هو الحال مع المحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية مكافحة الألغام الأرضية، واتفاقية المناخ العالمي، وغيرها، ورفض الاستجابة للمطالب الأمريكية المعروفة لاستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يسري بصورة خاصة على الاتفاقات الثنائية بصدد التعامل مع الأمريكيين بما يفرغ مهمّة المحكمة الجنائية الدولية من مضمونها

٣- تعزيز التكتلات الإقليمية وتطويرها، بما يشمل عدة عناصر في وقت واحد، أهمها:

أ- مضاعفة حجم التعامل البيني تجاريا وماليا واقتصاديا وعسكريا وعلميا وصناعيا

ب- تقليص حجم التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حاليا القوة الدولية الساعية لنظام دولي انفرادي، يتناقض مع مصالح سائر الدول الأخرى

ج- إيجاد آليات محلية إقليمية على مستوى التكتلات الإقليمية، في ميادين حل النزاعات والتحكيم في الخلافات وتثبيت مرجعيات مستقلة، على صعيد حقوق الإنسان والمحاسبة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الآليات، طالما بقيت الآليات العالمية المشتركة في المنظمة الدولية خاضعة لموازين القوى الدولية الآنية

د- تركيز مطالب تطوير الأمم المتحدة على قطاع القانون الدولي العام من مبادئ وقيم وقواعد قويمة للتعامل الدولي، بغض النظر عن قابلية التطبيق الفوري بحيث يبقى الهدف المطلوب من وراء ذلك مطروحا على الدوام

هـ- الالتزام برفض خرق سيادة الدولة من بين المبادئ الثابتة في القانون الدولي، قبل أن يصل تطوير المنظومة الدولية إلى مستوى يكفل عدم استغلال خرق سيادة الدولة دون وجود مرجعية تمنع إعطاء المشروعية لعمل يعتمد على القوة فحسب، كما هو الحال في الوقت الحاضر

و- إعادة النظر في الأطروحات السياسية التي تعزز الخلل في النظام الدولي بدلا من العمل على الحد منه، وهو ما يسري بصورة خاصة على مفهوم الشرعية الدولية، وعلى العلاقة المضطربة بين الخصوصية الحضارية وحقوق الإنسان وتعدد أشكال أنظمة الحكم

٤- تعزيز نشأة شبكات للتواصل والتعاون فيما يتجاوز الحدود السياسية، على صعيد القضايا الإنسانية المشتركة، وعلى مستوى معاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات الفكرية والثقافية، بما يوظف ثورة تقنية الاتصالات لدعم نشوء رأي عام عالمي، يدعم المبادئ والقيم والقواعد العامة للتعامل الدولي، ويمارس الضغوط على التكتلات المصلحية والمادية لصناعة القرار في مختلف الميادين

٥- التعامل على المستوى العربي والإسلامي بصورة خاصة -لا سيما وأن المنطقة الإسلامية مستهدفة الآن أكثر من أي وقت مضى- من أجل الوصول إلى نظام عربي وإسلامي، كهدف مستقبلي، وعدم الاستهانة بأي خطوة جزئية مرحلية على هذا الطريق، ما دامت لا تتعارض مع الهدف البعيد. وفي مقدمة الشروط العملية على هذا الصعيد:

أ- تعزيز الجهود المبذولة لإيجاد أرضية مشتركة للتعايش بين التيارات الموجودة في الساحة العربية والإسلامية على أسس نزيهة مضمونة

ب- تعزيز الجهود المبذولة لتنمية العمل الشعبي واندماج ما يسمّى النخب الثقافية والفكرية فيه على أوسع نطاق

ج- العمل على إيجاد أسباب التواصل بين الفعاليات المختلفة داخل البلدان العربية والإسلامية بما يتجاوز الحدود السياسية والعوائق الأخرى، حيثما أمكن تحقيق ذلك كالتواصل بين المعاهدات العلمية والتقنية والعاملين في القطاعات التجارية والمالية، وإعطاء ذلك الأولوية على مختلف أشكال التواصل مع جهات أخرى

د- تطوير ما شاع وصفه بثقافة الصمود والمقاومة لتكون ثقافة الصمود والمقاومة والبناء الذاتي في وقت واحد، بحيث لا تقتصر على رفض أشكال العدوان والضغوط الخارجيّة والعمل على صدها أو دعم من يعمل على صدها، بل تكون منطلقا لتقويم الانحرافات على هذا الطريق، ولإيجاد مبادرات جادة للعمل، تساعد على دعم الإنتاج الوطني في مختلف الميادين المتاحة، وتطوير المزيد منها.

خاتمة

بين يدي تطورات حضارية

Ein Bild, das Uhr, Wanduhr, Kreis, Zeit enthält.

Automatisch generierte Beschreibung

لاشكّ أنّ التأمّل في الواقع الدولي الراهن يفضي إلى التشاؤم إزاء ما يمكن أن توصل إليه المرحلة الانتقالية الحالية بين نظام دولي مهترئ وآخر لم يستقر بعد على دعامات ثابتة، ولكنّ هذا ما يسري دوما على سائر المراحل الانتقالية في تاريخ البشرية، وهو ما يصدر غالبا عن مفعول المعايشة المباشرة للأحداث المأساوية وليس عن استيعاب منهجي لأبعادها وتقدير موضوعي لحصيلتها مسبقا.

إن الجيل الذي كان يعايش الحرب العالمية الثانية في سنواتها الأولى، لا سيما في أوروبا، وكان يرصد يوميا ما تصنعه القوة العسكرية المتفوقة للنازية الألمانية والفاشية الإيطالية، لم يكن يتفاءل بقدوم حقبة تالية، تشهد الدول الأوروبية فيها ميلاد مسيرتها لتكوين اتحاد أوروبي، ينمو ليحتل بعد جيلين فقط مكانة ثابتة بين القوى الدوليّة الكبرى.

والجيل الذي يعايش الآن ما تصنعه القوة العسكرية المتفوقة للهيمنة الأمريكية، لا يملك ما ينبغي أن يملكه من أسباب التفاؤل لحقبة تالية، تشهد نهاية هذه الهيمنة على المستوى العالمي، وحلول معطيات دولية جديدة مكانها، ولا يعني هذا أن أسباب التفاؤل غير موجودة.

وما بين التشاؤم والتفاؤل يبقى من العسير عادةً إلقاء نظرة بصيرة تخترق مفعول الحدث الآني، لتحديد بذور صناعة الغد العالمي على نحو يغاير ما توحي به وطأة الحدث نفسه.

إلا أن التغيير الأكبر في ساحة العلاقات الدولية أيام السيطرة النازيّة، أو أيام السيطرة الرومانية، أو أيام سيطرة المغول، كانت بدايته الأولى على الدوام أثناء وصول تلك السيطرة إلى أوج عنفوانها، تماما كما هو الحال مع وصول مسيرة الهيمنة الأمريكية الطويلة الأمد، إلى أوج عنفوانها في الوقت الحاضر.

وبذور التغير حاليا أوسع انتشارا وأوضح تأثيرا من أي وقت مضى، وتدفع دفعا إلى الاعتقاد بانتظار تطورات كبرى، تجعل التغيير شاملا واسع النطاق، وليس جزئيا محصورا في مجال دون آخر، وإذا كان من معالم التراجع المنتظر على صعيد الهيمنة الأمريكية، تصاعد مقاومتها على المستويات الرسمية كما هو الحال في أوروبا مثلا، وعلى الأصعدة الشعبية، كما يؤخذ من حركات مناهضة العولمة والمنظمات غير الحكومية وقطاعات كبيرة من المثقفين والمفكرين الغربيين، فإن الظاهرة الرئيسية الواسعة الانتشار على الصعيد العالمي في الوقت الحاضر هي ظاهرة الصحوة الإسلامية، بغض النظر عن الاختلاف في تسمياتها أو التركيز على بعض جوانبها الإيجابية والسلبية.

ولا يصح الاعتقاد بأن الطريق إلى التغيير هو الطريق السلبي، بمعنى توقع انهيار صرح الهيمنة الأمريكية كي يحدث التغيير، بل يبقى الشرط الأساسي للتغيير مرتبطا بسلوك الطريق الإيجابي، اعتمادا على بذور التغيير المنتظر.

وأهم بذور التغيير ما يكمن في القوة الدافعة على المستوى الحضاري، إذا ما ثبتنا أن البنية الحضارية تقوم على وعاء من القيم والمعايير والمبادئ الأساسية، وعلى محتوى آني من حصيلة مسيرة التقدم التقني والمادي البشرية المشتركة.

وقد كانت التحوّلات الكبرى جميعا قائمة على أساس ظهور وعاء القيم والمعايير والمبادئ، واستكمال مسيرة التقدم حيث وصلت.

ومن أشد أسباب التشاؤم الراهنة في المنطقة الإسلامية المرشحة أكثر من سواها لتوفير وعاء حضاري، انتشر الوهم الخاطئ بأن الفارق الضخم على المستويات العلمية والتقنية والمادية، لا يمكن تجاوزه بسهولة، ويقوم هذا الوهم على الاعتقاد بضرورة الابتداء من نقطة الصفر أو دونها. ولم تعرف مسيرة الحضارات البشرية المتعاقبة ذلك من قبل، ولن تعرفه في المستقبل أيضا، فلم يبدأ التقدم العلمي والتقني مع بزوغ فجر الوعاء الحضاري الإسلامي في مسيرته الأولى من الصفر، وإنما استأنف مسيرة ما سبقه من حضارات ماضية من قبله ومعاصرة له، كذلك لم يبدأ التقدم العلمي والتقني مع ظهور الوعاء الحضاري الغربي فيما سمي عصر التنوير من الصفر، وإنما استأنف ما سبقه من حضارات ماضية من قبله والحضارة الإسلامية المعاصرة له آنذاك.

إن ما يجب التركيز عليه في المرحلة الراهنة لا يتمثل في إيجاد البنية الأولية لنهوض علمي وتقني من بدايته، وإنما في إيجاد البنية الهيكلية، البشرية والتنظيمية، لاستيعاب ما وصلت إليه مسيرة التقدم البشرية المشتركة، جنبا إلى جنب مع التركيز الأكبر على توفير الوعاء الحضاري أو ما شاع وصفه بالمشروع الحضاري الإسلامي.

وعلى قدر ما نرصد من إرهاصات في هذا الاتجاه داخل نطاق الدائرة الحضارية والبشرية الإسلامية، نرصد في الوقت نفسه تنامي ظاهرة الإحساس بانهيار وعاء القيم والمبادئ والمعايير والضوابط داخل الدائرة الحضارية الغربية المعاصرة.

وإذا كانت حقب التبدلات الحضارية في التاريخ البشري قد استغرقت في كل مرة أجيالا عديدة، فلا يسري هذا على الوقت الحاضر بالذات.

لقد استغرق بناء الوعاء الإسلامي الحضاري الأول زهاء مائة عام قبل أن يبدأ استيعاب التقدم التقني والعلمي البشري آنذاك وتُستأنف مسيرته، كما استغرق بناء الوعاء الحضاري الغربي في عصر التنوير زهاء مائتي عام، قبل أن يستأنف مسيرة التقدم العلمي والتقني من حيث وصلت به الحضارة الإسلامية.

ولكن تكفي المقارنة بين سرعة حركة الترجمة في العصر العباسي الأول أو في أواخر عصر الظلمات الأوروبي، وبين سرعة حركة الترجمة في الوقت الحاضر، كما تكفي المقارنة بين سرعة التواصل البشري آنذاك، وسرعته المذهلة حاليا، لإدراك أن النقلة الحضارية المنتظرة الآن، لا تحتاج إلى أجيال، وإنما إلى أقل من ذلك بكثير.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن تقع النقلة الحضارية من تلقاء نفسها بدعوى أن تعاقب الحضارات من السنن التاريخية الثابتة، فمن هذه السنن الثابتة أيضا أن النقلة الحضارية تتطلب بذل جهود ضخمة، تتراكم حصيلتها لتصنع النتائج الحتمية لها. ولا تبدأ هذه الجهود بصورة فعالة هادفة، إلا عند انتشار الاقتناع بضرورتها وحتمية نتائجها، وهنا بالذات ما يدفع إلى تأكيد ضرورة نبذ التشاؤم غير المنهجي بمختلف صوره وميادينه، ورفض التفاؤل غير المنهجي أيضا، والتحرك بدلا من هذا وذاك على صعيد البحث عن المعطيات الموضوعية لتحويل التفاؤل بالتطوّرات المنتظرة إلى عمل منهجي هادف متكامل، تشارك فيه سائر الفعاليات على صعيد إنتاج الفكر والإنتاج المادي في وقت واحد، وعلى صعيد طرح المشروع الحضاري بقيمه ومعاييره ومبادئه وضوابطه، جنبا إلى جنب مع استيعاب الأركان الأساسية لبناء التقدم العلمي والتقني البشري في الوقت الحاضر، واتخاذها منطلقا لمتابعة الطريق.

ولله الحمد من قبل ومن بعد